مجتمع

قتلى ومفقودون في حريق بمخيم للاجئين الروهينغا

أعلنت الأمم المتحدة مقتل 15 شخصاً حتى الآن وفقدان 400 آخرين، بعد اندلاع حريق هائل في مخيم للاجئين الروهينغا في منطقة كوكس بازار في بنغلادش. وقال ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بنغلادش، يوهانس فان دير كلاو: «ما رأيناه في هذا الحريق هو شيء لم نشهده من قبل في هذه المخيمات. إنه ضخم ومدمر». وما زال سبب الحريق مجهولاً، وقد اندلع أول من أمس في أكبر مخيم للاجئين في العالم، والذي يؤوي نحو مليون شخص من أقلية الروهينغا المسلمة بعدما فروا عقب عملية عسكرية للجيش البورمي عام 2017. (فرانس برس)

أستراليا تجلي سكاناً عالقين بسبب الفيضانات

أجلت مروحيات عسكرية ودراجات مائية وزوارق أستراليين عالقين في مناطقهم من جراء فيضانات شهدها ساحل البلاد الشرقي. وتتساقط أمطار غزيرة، بشكل متواصل منذ أسبوع على ولاية نيوساوث ويلز، ما أدى إلى فيضان الأنهر وأتى على آلاف المساكن. وحتى الآن، أجلي نحو 850 شخصاً في مروحيات ونقلوا إلى أماكن آمنة في حين دعي عشرات الآلاف إلى المغادرة إذ إن العاصفة تضرب بشكل أوسع المناطق الداخلية. وفي مدينة ويندسور الواقعة في شمال غرب سيدني، عبر سكان المياه على دراجات مائية وألواح ركوب الأمواج. (فرانس برس)

يوم الحق في معرفة الحقيقة

لا يعرف كثيرون أية معلومات عن ذويهم الذين خطفوا أو تم إخفاؤهم أو اعتقلوا خلال النزاعات والحروب. وعادة ما ينظم أهالي هؤلاء وقفات احتجاجية في بلدانهم، للمطالبة بمعرفة مصير أبنائهم أو أقاربهم، من دون نتيجة. من هنا تأتي أهمية اليوم الدولي للحق في معرفة الحقيقة في ما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ولاحترام كرامة الضحايا، الذي تحتفل به الأمم المتحدة في 24 مارس/ آذار من كل عام. واختير هذا اليوم بسبب اغتيال رئيس الأساقفة أوسكار أرنولفو روميرو من السلفادور في التاريخ نفسه من عام 1980، وهو الذي دافع عن حقوق الفقراء واستنكر المجازر والاغتيالات والتعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان التي كانت ترتكب بحق الشعب السلفادوري تحت مرأى ودعم من الحكومة الأميركية.

وتُفيد الأمم المتحدة بأنه كثيراً ما يشار إلى الحق في معرفة الحقيقة في سياق الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والتجاوزات الجسيمة للقانون الإنساني. فضحايا الإعدام بلا محاكمة، والاختفاء القسري، والأشخاص المفقودون، والأطفال المختطفون، وضحايا التعذيب، يطالبون أو يطالب ذووهم بمعرفة ماذا حدث لهم أو لأقاربهم. ويعني ذلك الحق في معرفة الحقيقة كاملة ودون نقصان في ما يتعلق بالوقائع التي يكشف عنها، والظروف المحددة التي أحاطت بها، والظروف التي وقعت فيها الانتهاكات، وأسبابها.

(العربي الجديد)

(كارلوس تيشلر/ Getty)

التجنيد الإجباري في صفوف «قسد»

عبد الله البشير

التجنيد الإجباري، هو من أبرز ما يخيف الشبان السوريين في مناطق سيطرة قوات سورية الديمقراطية «قسد». إذ يصعب تخطي هذه العقبة، سواء في صفوف قوات نظام الأسد أو صفوف «قسد»، ما يجعل مستقبل الشباب ضبابيا، والحلول أمامهم محدودة ومحفوفة بالمخاطر، وأحلاها مرّا.

هوشنك أحمد، طالب الهندسة المدنية في جامعة الفرات بمدينة الحسكة، وجد حلاً لمشكلة التجنيد الإجباري، لكن هذا الحلّ ينطوي على مخاطرة تهدّد حياته الجامعية. يقول لـ«العربي الجديد»: «بقي لي مادة واحدة، يتوقف تخرّجي عليها من الجامعة، هي تنقذني وتؤمن لي الطريق للحصول على تأجيل دراسي من الخدمة العسكرية في صفوف النظام، لا أريد الخلاص منها في الوقت الحالي، والتخرّج من الكلية، لكوني إن سلمت من قوات النظام، فسأكون ملاحقاً من قسد».

يضيف أحمد: «أعيش حالة من القلق والتوتر، قد تتغيّر الظروف وقد أُفصل من الجامعة، وقد أفقد شهادتي الجامعية أيضاً»، لكنه، في الوقت ذاته، يحاول أن يجد حلاً لمشكلته إمّا عن طريق السفر أو الهجرة خارج البلد، وحالياً الحدود مغلقة أمام الهجرة السرية، ولم يعد الوضع كما في السابق، إذ يصعب عليه الحصول على أوراق سفر رسمية لمغادرة البلد، وأصبح الحلّ الأمثل بالنسبة إلى أحمد، هو التوجه إلى إقليم كردستان، لكن ذلك أيضاً محفوف بالكثير من الصعوبات المادية وغيرها.

في يونيو/ حزيران 2019، أقرّت «الإدارة الذاتية» قانوناً جديداً، يتألّف من 35 مادة، وهو مشابه لقانون الخدمة الإلزامية لدى النظام السوري. ويخضع المجنّد أولاً إلى فحص طبي للتأكد من سلامته من أيّ أمراض قد تعيق عمله العسكري، ثم يتم فرزه إلى أحد مراكز التدريب العسكرية الثلاثة في الحسكة والرميلان والقامشلي، لإجراء دورة مدتها 45 يوماً، قبل فرزه النهائي إلى إحدى القطع التابعة إلى «قسد». وعلى غرار الخدمة العسكرية في جيش النظام السوري، تلعب المحسوبيات والرشاوى دورها في عمليات فرز المجندين إلى المراكز العسكرية، ما بين الخدمة في مراكز المدن والأعمال الإدارية، أو على خطوط الجبهات.

ولدى الإدارة الذاتية وثيقة باسم «لا مانع من السفر»، تمنح في حال كان الشخص وحيداً، أو معفى طبياً، كما تُمنح أيضاً لمن أتمّ الخدمة والمكلّف الحاصل على إقامة أجنبية، إضافة للطلاب الذين يدرسون خارج سورية، وحالات الكفالة الشخصية، كالوحيد المؤقت والحالات المرضية والطلاب المؤجلين دراسياً.

ووجد البعض أن التجنيد الإجباري شرّ لا بد منه، ولا خلاص بالنسبة لهم إلا بتأديته، للبقاء بين عوائلهم وتجنّب مغادرة البلد، لا سيما أنه لا قدرة لهم على ذلك. ومن هذه الفئة، عباس المحمد، وهو خرّيج قسم الرياضيات في قسم العلوم، وقال لـ«العربي الجديد»: «ليس لدي إمكانية لمغادرة المنطقة عن طرق التهريب، سواء إلى كردستان العراق أو حتى تركيا، وخيار البقاء متخفياً في مدينة القامشلي بالنسبة إلي هو أمر غاية في الصعوبة، لكوني سأضطر للخروج والعمل والتنقل، لذلك وجدت أن التطوّع هو الحل الوحيد أمامي. التطوع في الدفاع الذاتي مدّته عامان، على خلاف من يُقبض عليه ويجبر على الدفاع الذاتي في صفوف قسد، لكن مردوده المادي أفضل. حكمت على نفسي بضياع سنتين من عمري، والتحقت بخدمة لا أؤمن بها في الأساس بل بالإكراه وبلا هدف». ويواسي نفسه بأنه سيبقى قادرا على رؤية أهلة، مضيفاً «سيمضي هذان العامان، لكن سيكونان طويلين جداً في نظري، لم أكن أريد حمل السلاح يوماً لكنني مجبر».

وفي السابق، كان يلجأ بعض الشبان لسلوك طرق التهريب نحو إقليم كردستان العراق أو مناطق أخرى، كحلّ للخلاص من التجنيد الإجباري. لكن مؤخراً، أصبح هذا الحلّ صعباً ومكلفاً، كون الحدود مغلقة. وأحد الحلول الأخرى، هي التأجيل الدراسي، لكنه أيضاً ليس متاحاً إلا لفئة قليلة من الشبّان، ومحكوم بمدة محددة لا يمكن تجاوزها، فيما يؤثر البعض التخفي عن حواجز قوات قسد، أو حواجز قوات النظام السوري، تجنباً للاعتقال والاقتياد للتجنيد الإجباري، وهو خيار صعب آخر، كون من يلجأ له، يعيش في خوف دائم وحالة من التوتر والضغوط النفسية.

بين العمل والتخفي

في مدينة القامشلي، شمالي شرق سورية، يحاول الشاب أيمن خ.، المواءمة بين العمل وبين التخفي عن قوات سورية الديمقراطية، فهو مطلوب منذ مدّة للتجنيد الإجباري، لكنه يرفض الأمر، ويوضح لـ«العربي الجديد» أنّه يتنقّل في الشوارع الفرعية بالمدينة دائماً، في حال أراد الخروج أو التوجّه إلى العمل.

الغلاف

على الرغم من إقرار قانون عراقي ينصف النساء الإيزيديات المحررات من تنظيم «داعش» فإنّ المسألة الأخطر التي لم تؤخذ بعين الاعتبار، الأطفال الذين ولدوا لهؤلاء النساء لكنّ آباءهم من عناصر التنظيم

قانون الناجيات الأيزيديات

مصير مجهول لأطفالٍ آباؤهم من «داعش»

أربيل ـ **غسان خضر**

بعد سنوات من الأسر على يد تنظيم «داعش» تتنفس ليلى الصعداء، بينما تعود من بغداد إلى أحد مخيمات النزوح في محافظة دهوك، ضمن إقليم كردستان العراق (شمال) إذ تُوجت رحلتها مع سبع أيزيديات إلى العاصمة العراقية، التي التقين فيها بمسؤولين أبرزهم رئيسا الجمهورية والحكومة، بإقرار البرلمان قانوناً تقول إنّه سينصفهن. وكان البرلمان العراقي قد أقرّ قانوناً يعوّض الناجيات الأيزيديات عما لاقينه أثناء اختطافهن وأسرهن عام 2014. وليلى مواطنة عراقية، من الأقلية الأيزيدية، من قضاء سنجار، اختطفها تنظيم «داعش» حين هاجم القضاء بمحافظة نينوى، إبان سيطرته على مدينة الموصل.

أقرّ البرلمان مطلع الشهر الجاري، قانون الناجيات، المختص بالأيزيديات المخطوفات سابقاً، وأهم بنوده منحُ امتيازات مالية ومعنوية، لتسهيل إعادة اندماجهن في المجتمع. أما من الناحية المالية، فإنّ القانون يمنحهن راتباً تقاعدياً، وقطعة أرض سكنية، وأولوية في التوظيف. إلى جانب استثناءات في ما يتعلق بشروط الدراسة، إذ أعفاهن من شروط العمر والأجور وغيرها من الإستثناءات. تقول ليلى لـ«العربي الجديد» إنّها تخلصت قليلاً من بعض الأعباء النفسية التي لحقت بها بعد رحلة «سبي» (بحسب تسمية «داعش») عاشتها، قبل تحريرها. تضيف: «أنا أثق بهذا القانون، لكنّها تطالب الجهات الحكومية بعدم المماطلة في تنفيذه، كونه نُشر في الصحيفة الرسمية، وبات نافذاً الآن. القانون لاقى ترحيباً واسعاً من هذه الشريحة التي تبلغ آلاف النساء من ضحايا التنظيم، واللواتي جرى تحريرهن من قبل القوات العراقية والتحالف الدولي وقوات البيشمركة (تابعة لإقليم كردستان)، فيما يبقى مصير نحو 3 آلاف امرأة مجهولاً، ولا يُعرف ما إذا كنّ على قيد الحياة، أم جرت تصفيتهن من قبل التنظيم.

معضلة معقدة

وعلى الرغم من المزايا الكثيرة التي يقرّها القانون لصالح الناجيات، فإنّه لم يحلّ مشكلة أطفالهن الذين ولدوا لآباء من عناصر «داعش» أثناء الأسر. ويمثّل هذا أحد أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الأيزيدي الذي كان فرحه منقوصاً بعودة بناته، إذ إنّ آباء هؤلاء الأطفال هم أعداء هذا المجتمع. وتركت هذه القصص آثاراً مجتمعية قاسية على الناجيات أنفسهن وأسرهن بحسب خبراء، إذ لا يتقبل المجتمع الأيزيدي أطفالاً ارتكب آباؤهم عنفاً تجاه النساء الأيزيديات بالذات، بالإضافة إلى كون الآباء وبالتالي أطفالهم، من ديانة أخرى.

في هذا الإطار، يقول جهور علي بك، وكيل أمير الديانة الأيزيدية، في العراق والعالم، لـ«العربي الجديد» إنّ الديانة الأيزيدية بحسب شعائرها ترفض وجود هؤلاء الأطفال في مجتمعها، لسببين، الأول هوية الآباء، والثاني اختلاف ديانة الطفل عن ديانة الأسرة التي يفترض أنّها ستربيه، خصوصاً أنّ الأطفال سيسجلون بحسب قانون الأحوال الشخصية العراقية مسلمين على دين آبائهم». يضيف علي بك أنّ «الديانة الأيزيدية هي ديانة غير تبشيرية، فهي لا تقبل الداخلين الجدد إليها أو الخارجين منها، والباب مغلق تماماً أمام قبول هؤلاء الأطفال ضمن المجتمع الأيزيدي، وهو ما يضع أمهاتهم في تحدٍ صعب جداً».

اختيار الأمهات الاحتفاظ بأطفالهن يعني تحولهن إلى منبوذات من قبل أبناء المجتمع الأيزيدي، ناهيك عن عدم قبول أهلهن باستقبال الأطفال أيضاً داخل المجتمع، وهذا ما حصل فعلاً، إذ هربت تسع نساء أيزيديات من أحد المخيمات في دهوك باتجاه السليمانية، في إقليم كردستان أيضاً، بعدما عُثر على أطفالهن في الشمال السوري، إذ وصل في مطلع مارس/ آذار الجاري 12 طفلاً يعودون لتسع أمهات. وهو ما يعلق عليه علي بك، أنّ «عودة هؤلاء السيدات التسع إلى المجتمع الأيزيدي ستكون مستحيلة».

الناشط في الشأن الأيزيدي، خالد تعلو، وهو أيضاً شقيق إحدى الناجيات، يقول لـ«العربي الجديد» إنّ إقرار القانون يمثل «خطوةً إيجابية لإنصاف الناجيات الأيزيديات» كما لا يعتبر تعلو عدم التطرق إلى موضوع أطفال الناجيات في القانون الجديد، نقصاً ارتكبه المشرّعون. ويشرح: «لاعتبارات دينية ومجتمعية وقانونية، فإنّ هؤلاء الأطفال هم لآباء مسلمين - وإن كانوا مجرمين. هؤلاء الأطفال لا يمكن تسجيلهم ضمن هوية الأحوال الشخصية بصفتهم أيزيديين، لأنّ المرجع أن تطالب الشخصية العراقي يقرّ بنسب الأطفال إلى آبائهم». يضيف تعلو: «هم ليسوا أطفالاً أيزيديين ليجري استقبالهم من قبل المجتمع الأيزيدي، بالإضافة إلى كون الأطفال ولدوا نتيجة عملية اغتصاب بشعة، وبحسب الأعراف والعادات الأيزيدية لا يمكن قبولهم ضمن المجتمع الأيزيدي، ولا يمكن فرض هذا على مجتمع كامل، كما أنّ النظرة الإنسانية لا يمكنها تبرير تربية الأطفال في مجتمعنا».

يختم تعلو حديثه بالقول: «حتى إن قبل الأيزيديون ذلك، فإنّ المرجح أن تطالب عائلات مقاتلي التنظيم بأطفالها، وهو ما قد يشكل خطراً في المستقبل، ربما يعيد إنتاج العنف». النائبة عن الأيزيديين في البرلمان العراقي، خالدة خليل، تقول لـ«العربي الجديد» إنّ «المادة الخاصة بأطفال الناجيات بقيت معلقة من دون أن نتمكن من التوصل إلى حلّ بشأنها، لأنّ قانون الأحوال الشخصية العراقي يلزم أيّ طفل مجهول النسب (الأبوي) بتسجيله مسلماً، ونحن قد نزلنا عند هذا القانون لإقرار باقي حقوق شريحة الناجيات».

تضيف خليل: «هذا يخلق انقساماً مجتمعياً بين الأيزيديين، لأنّ هناك عائلات تريد الاحتفاظ ببناتها اللواتي كن مختطفات، لكن لا تريد أطفالهن». تختم بالقول: «نحن نحاول إيجاد حلّ لهذه المعضلة، لكنّ المشكلة متداخلة، فهي دينية ومجتمعية وإنسانية وقانونية، وهذا هو السبب في الإبقاء عليها معلقة، رغبة منا في عدم المماطلة أكثر في إقرار القانون».

وقد حذف البرلمان العراقي، بناءً على طلب من المجلس الروحاني الأيزيدي، فقرة من قانون الناجيات الأيزيديات تخص حسم ملف الأطفال الذين ولدوا نتيجة اغتصاب الأيزيديات عبر عناصر تنظيم «داعش». الشيخ فرحان الساعدي، الأستاذ في الحوزة العلمية في النجف (شيعة) يقول لـ«العربي الجديد» إنّه «حتى التطرق لهذا الموضوع من الناحية الفقهية، سواء الشيعية أو السنية، يثير حساسيات تجاه فئة من المجتمع تعرضت للسبي والاغتصاب». يضيف: «لا يمكن البتّ في الموضوع من الناحية الدينية».

ما فعله «داعش» يترك جروحا مفتوحة حتى اليوم في سنجار (زيد الحبيجي/ فرانس برس)

3000

تقريباً، هو عدد الايزيديات مجهولات المصير، حتى اليوم، فلا يُعرف ما إذا كنّ على قيد الحياة، أم قتلهن «داعش».

إنصاف الضحايا

تعيش الناجيات الأيزيديات في مخيمات النزوح بمحافظة دهوك بإقليم كردستان العراق منذ عام 2014، بعد نزوحهن من سنجار، التي تشهد تردياً في بنيتها التحتية، بالإضافة إلى السيطرة الأمنية المباشرة عليها من جانب حزب العمال الكردستاني، وفصائل من الحشد الشعبي.

وقتل مسلحو تنظيم «داعش» نحو ألفي رجل أيزيدي، فيما أخذوا كثيراً من النساء الأيزيديات باعتبارهن «سبايا» مما أدى إلى نزوح جماعي للسكان الأيزيديين، وفقاً لتقرير الأمم المتحدة. وقتل نحو خمسة آلاف مدني أيزيدي، ما بين رجال ونساء، وأطفال ومسنّين، خلال هجوم «داعش» في أغسطس/ آب 2014. وأدانت الأمم المتحدة الجرائم المرتكبة واعتبرت الانتهاكات التي ترتكبها جماعة «داعش» في العراق تصل إلى درجة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وتتضمن «الإبادة الجماعية».

واستعدت قوات البيشمركة، بدعم من التحالف الدولي، مدينة سنجار نهاية عام 2015، لكنّ غالبية سكانها ما زالوا نازحين حتى اليوم، ولم تنجح محاولات من الحكومة الفدرالية، وحكومة إقليم كردستان، في تطبيع الأوضاع داخل المدينة لإعادة النازحين حتى الآن. بالعودة إلى القانون الجديد، فإنّ أهم مواده تشمل صرف راتب شهري، لكلّ واحدة من الناجيات، لا يقلّ عن مليون دينار (700 دولار أميركي)، هو ضعفا الرواتب التقاعدي المشرّع في العراق بحسب اللوائح القانونية. كذلك، يتضمن منح الفئات المشمولة بأحكام هذا القانون «قطعة أرض سكنية أو وحدة سكنية مجاناً، إلى جانب فتح عدد من المراكز الخاصة بتقديم الدعم النفسي للناجيات، وتوفير فرص التعليم للناجيات اللواتي انقطعن عن الدراسة بسبب تعرضهن للاختطاف والأسر.

> خليل: هناك عائلات تريد الاحتفاظ ببناتها، لكن لا تريد أطفالهن
>
> علي بك: الباب مغلق تماماً أمام قبول الأطفال ضمن المجتمع الأيزيدي

آمنة تحرس بيتاً من طين بغزة

قبل 15 عاماً، بنى محمد لعمّته آمنة بيتاً من طين في أرض زراعية في قطاع غزة. هي اعتادت هذا النوع من البيوت، وهو حرص على راحتها

غزة ـ **امجد ياغي**

ليسوا كثراً الغزيون الذين يحافظون على البيوت الأثرية في القطاع، تلك التي تعود إلى العهد المملوكي أو العثماني وكذلك تلك المبنيّة من الطين. آمنة محمد الفقيه من بين هؤلاء، وهي تقيم في بيت صغير من الطين تفضّله على تلك الكبيرة وحتى القصور، وقد ملأته بأدوات قديمة تُعدّ أثرية. وآمنة البالغة من العمر 80 عاماً تعود أصول عائلتها إلى مدينة غزة، وهي عائلة عملت في المجال الزراعي على مدى عشرات السنين في منطقة الزرقاء الواقعة في شرق المدينة، وعاشت طوال حياتها في بيوت من الطين.

لا تتجاوز مساحة بيت آمنة الصغير 80 متراً مربعاً، وهو يقع وسط قطعة من الأرض تغطيها سجادة من العشب الأخضر فيما تنمو فيها أشجار الليمون والعنب. أمام البيت، ثمّة سلال مصنوعة من الخيزران ومكنسة قديمة مصنوعة من الجريد وآنية فخارية للمياه. كذلك تعلق خبرات الأرض كما كان الناس يفعلون في الماضي.

وتخبر آمنة «العربي الجديد» أنّه «في بداية حياتي، عشت في بيت من الطين في المنطقة. البيوت كلها كانت كذلك، وقاطنوها كانوا من الفلاحين. بالنسبة إليّ، هذا النوع من البيوت أفضل من كل تلك المشيّدة من الإسمنت أو من الخشب. في البيوت العادية، تحتاج إلى وسائل تدفئة أمّا هنا فالحرارة بخلاف ما هي في خارجه، وأشعر بدفء كبير فيه».

قبل أكثر من ستين عاماً، تزوّجت آمنة لكنّها لم ترزق بأطفال. وفيما انتقل زوجها للإقامة في السعودية، رفضت ترك غزة حيث بقيت لتربّي شقيقها الأصغر. ثمّ اهتمّت بتربية ابنتَي شقيقتيها وابن شقيقها. الأخير يُدعى محمد وهو يعدّها أمّاً له وأولاده يعدّونها جدّتهم، فيما ترى هي فيه الابن الذي لم تُرزق به. ومحمد الذي يبلغ من العمر 45 عاماً، هو الذي اهتمّ ببيت عمّته التي يزورها يومياً، ويصطحب أحياناً أصدقاءه إلى هذا البيت المصنوع من الطين. يُذكر أنّ آمنة هي التي أطلقت عليه اسم محمد، تيمّناً بشقيق لها توفي وهو يبلغ من العمر 16 عاماً. هو قتل على أيدي لصوص حاولوا سرقة بيتهم.

في داخل البيت، تعرض آمنة أدوات قديمة يتخطّى عمر عدد منها 100 عام، من قبيل المصابيح التي تعتمد على الوقود وكذلك مصابيح النحاس وبوابير الكاز التي ما زالت تعدّ عليها بعض المشروبات الساخنة، بالإضافة إلى مطاحن قهوة صغيرة وأباريق شاي وقهوة من النحاس، وعلب من الخشب لتخزين الطعام، وإطارات للزينة من النحاس، إلى جانب مرايا وجه قديمة تستخدمها حتى اللحظة. وتشدّد آمنة «لا أحب الأدوات البلاستيكية. أحب الحياة القديمة بكل تفاصيلها وأدواتها. وأحاول مع محمد البحث عن الأغراض القديمة وإحضارها إلى البيت». يُذكر أنّ آمنة تشعر بأمان كبير في بيتها، إذ تقول: «أشعر بالتعب عندما أخرج. وفي مرّة دخلت إلى المستشفى وقضيت 10 أيام فيها، ولم أشعر بالراحة إلا عند عودتي إلى بيتي». من جهته، يقول ابن أخيها، محمد الفقيه، لـ«العربي الجديد»، إنّه «منذ كنت طفلاً، كنت أعشق تشكيل الطين بالقرب من الأراضي الزراعية. كنت أشعر بارتياح كلما اقتربت منه، وكنت أشكّل بكتل الطين الحروف العربية». يضيف «في ذلك الحين، كانت آمنة تعيش في منزل من الطين، غير أنّه كان رديئاً جداً، وعندما كبرت قررت أن أبني لها بيتاً مشابهاً في داخل الأرض التي أملكها». ويشير محمد إلى أنّ «عمتي آمنة أو والدتي، زوّدتني بتفاصيل البناء الطيني، وهكذا صار لديها بيت صغير صُمّم هيكله ومحتواه بحرفية من طين قويّ مخلوط بالشعير». ويوضح محمد «أحضرت أطناناً من الطين والقش، وبدأت بتحضير قوالب الحجر الطيني، ليستمر العمل لنحو ثلاثة أشهر من دون كلل أو ملل». يضيف «استطعت تصنيع 5500 حجر من الطين، وبمساعدة أبناء عائلتي أنهينا البيت. أمّا السقف، فكان الأساس من ألواح حديد خفيفة وضعنا الطين عليها وغطيناه».

يؤكد محمد أنّه يحب هذا البيت المصنوع من الطين، «وأجد كذلك راحتي فيه أكثر من المنازل العادية. وقد جمعتُ في داخله أدوات صيد وحرب، وأخرى للتجارة والترحال، ومطحنة قمح وشعير وعدس، ومرجون وزير لحفظ المياه، بالإضافة إلى محراث قديم». ويتابع أنّ «بيت الطين بالنسبة إلينا هو واقع الحياة القديمة وتاريخ الآباء والأجداد، لذا نقضي معظم الوقت فيه مع آمنا آمنة، ونتشارك مع أفراد العائلة ذكريات الزمن الجميل وحياة غزة القديمة. فنروي لنا حكايات الأجداد، على ضوء مصابيح الكاز، أو في حين تكون الشبابيك الخشبية مفتوحة على الأرض الخضراء. نحن نحافظ على إرث الفلاح الفلسطيني من خلال هذا البيت».

ما زالت تتمشط بمرآتها العتيقة (محمد الحجار)

عند مدخله بيتها (محمد الحجار)

تونس: طلبات اللجوء تتضاعف خمس مرات

تعتمد تونس سياسة عدم ترحيل المهاجرين، سواء ممن حصلوا على صفة اللجوء، أو من تقدموا بطلبات لجوئهم، أو غيرهم حتى، وهو ما يحوّل البلاد إلى وجهة لمهاجرين من بلدان مختلفة أفريقية وعربية

مهاجرون أفارقة يتلقون مساعدة من مبادرة محلية في الكبارية (وسيم جديدي/ Getty)

تونس ـ **إيمان الحامدي**

لا تمنع صعوبة حصول المهاجرين السريين في تونس على وثائق إقامة قانونية الآلاف منهم من الإقامة على أراضيها آتين من دول أفريقية وعربية أخرى، مستفيدين من احترام السلطات قوانين الهجرة، لا سيما عدم الترحيل. تعيش تونس في السنوات الأخيرة على وقع تحوّلات عميقة تتعلّق بقضايا الهجرة، فكما يدفع بحرها شهرياً الآف المهاجرين نحو السواحل الأوروبية، تستقبل مدنها الآف المهاجرين الذين باتوا يفضلون الإقامة على أراضيها بصفة دائمة عبر الحصول على صفة اللاجئ أو طالب اللجوء حتى. وتكشف بيانات حديثة للمجلس التونسي للاجئين (منظمة غير حكومية) تضاعف عدد طلبات اللجوء في تونس خمس مرات خلال الفترة الممتدة بين يناير/ كانون الثاني 2019 ويناير الماضي، إذ ارتفع عددها من 1245 إلى 6700، وهو رقم غير مسبوق في البلاد. في هذا الإطار، يقول رئيس المجلس التونسي للاجئين، عبد الرزاق الكريمي، إنّ تونس تتحوّل تدريجياً إلى أرض لجوء، لمهاجرين من جنسيات مختلفة لا سيما أفارقة جنوب الصحراء، مشيراً إلى أنّ الإيفواريين (مواطني كوت ديفوار)، أو ساحل العاج بتسميتها القديمة) يحتلون المرتبة الأولى في عدد طالبي اللجوء في تونس بـ2519، يليهم السوريون بـ2001، فيما يحتل السودانيون المرتبة الثالثة. يؤكد الكريمي في حديث إلى «العربي الجديد» أنّ صعوبة الحصول على صفة لاجئ أو طالب لجوء حتى في تونس، لا تحدّ من تدفق المهاجرين، مفسراً ارتفاع أعداد هذه الفئة التي باتت تختار الاستقرار في تونس لسهولة الاندماج داخل المجتمع. ويقول: «المهاجرون موجودون بكثافة في الأوساط الحضرية وحتى الريفية»، مشيراً إلى أنّ محافظات تونس الكبرى وصفاقس ومدنين هي أكثر المدن التونسية استقبالاً للمهاجرين. يضيف أنّ بعد انتشار فيروس كورونا الجديد، والقيود المصاحبة له، نتيجة ارتفاع حاجة هذه الفئة للمساعدات المالية لتسيير النفقات الحياتية اليومية، مؤكداً تسجيل تراجع كبير في المنح والمساعدات الدولية المخصصة للمهاجرين. ويقول إنّ توفير المساعدات للمهاجرين يرتبط أساساً بالإرادة السياسية للدول المانحة، لكنّه، مع ذلك، يعتبر أنّ وضع المهاجرين في تونس، أفضل بكثير من بلدان أخرى، وذلك بفضل تكاتف جهود المنظمات والحكومة من أجل توفير الحقوق الدنيا لهم، ومنها الصحة والسكن وحق أبنائهم في التعلم، إلى جانب توفير مساعدات مالية تتراوح بين 250 و400 دينار (بين 91 دولاراً و146) لفئات منهم. يؤكد في هذا السياق أنّ 600 تلميذ من أبناء اللاجئين وطالبي اللجوء التحقوا هذا العام بالتعليم الحكومي في تونس، لكنّ الناطقين بالفرنسية والإنكليزية يواجهون صعوبة في الاندماج في الوسط التعليمي التونسي.

وبحسب بيانات رسمية للمجلس التونسي للاجئين، تمثل الشريحة العمرية (18 عاماً- 59 عاماً) النسبة الأعلى من عدد المهاجرين (المسجلين) في تونس، لكنّ التوزيع بحسب السنّ يكشف أيضاً عن مسنين بينهم بلغ عددهم نحو 100، فيما يصل عدد الأطفال (17 عاماً وما دون) إلى 1534. ويحوّل عدم الحصول على صفة لاجئ أو طالب لجوء وفق القانون التونسي، الآف المقيمين على الأراضي التونسية إلى مهاجرين في وضع إقامة غير قانونية، لكنّ السلطات التونسية لا ترحّلهم، إذ غالباً ما تندرج هذه الفئة في المجتمع بالعمل في القطاعات الموازية، ومنها التجارة والخدمات والزراعة.

ويقول المتحدث الرسمي باسم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (منظمة غير حكومية) رمضان بن عمر، لـ«العربي الجديد» إنّ تونس تشكو من قصور على مستوى القوانين والتشريعات الخاصة بالمهاجرين، ما يجعل السلطات الرسمية تلقي بمسؤولية هذه الفئة على عاتق المنظمات الدولية، لا سيما المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويطالب بن عمر بضرورة توضيح موقف تونس السياسي من المهاجرين، وترجمة هذا الاهتمام بنصوص قانونية تحمي هذه الفئة الهشة من الاستغلال في العمل أو العنصرية، كما تسهّل اندماجها، معتبراً أنّ قوانين العمل في تونس غير مواكبة للمستجدات التي يشهدها المجتمع، خصوصاً المتعلقة بالدمج المهني للمهاجرين. وينتقد رمضان بن عمر التشريعات الحالية التمييزية في تونس، التي تعرقل اندماج المهاجرين في المجتمع وسوق العمل، وحقهم في الحصول على الخدمات الصحية، بما فيها اللقاحات المضادة لفيروس كورونا الجديد، مشيراً إلى أنّ منظومة التسجيل الإلكتروني للتلقيح ضد فيروس كورونا، استثنت المهاجرين من حق التلقيح، وهو ما يجعلهم عرضة إلى المخاطر الصحية، ويحرمهم من حق عالي في الصحة والعلاج.

> قوانين العمل غير مواكبة للمستجدات خصوصاً الدمج المهني للمهاجرين
>
> منظومة التسجيل الإلكتروني للتلقيح، استثنت المهاجرين من هذا الحق

تونس تختلف عن دول عدة بتوفير الحقوق الدنيا للمهاجرين التي تنصّ عليها القوانين والمعاهدات الدولية، وأهمها عدم ترحيلهم، أو منعهم من التنقل بين المدن.

ولا يخفي الكريمي الصعوبات التي تواجهها المنظمات التي تهتم بشؤون المهاجرين، ما